

الإنفاد

يدعم قسم الإنفاذ لدينا أهدافنا من خلال توضيح وجود عواقب حقيقية وجادة للشركات والأفراد الذين لا يتبعون القواعد.

الإجراء الذي نتخذه واسع النطاق – وليس مجرد دعوى قضائية. يمكن أن يحدث ذلك في أي مرحلة من مراحل الرحلة التنظيمية للفرد أو الشركة، وأيضاً في الأماكن التي تكون فيها غير مرخصة. الردع الموثوق به هو أمر أساسي لعملائنا في مجال الإنفاذ.

يعمل قسم الإنفاذ لدينا عن كثب مع أقسام الترخيص والإشراف والإستراتيجية والمنافسة في هيئة السلوك المالي، بالإضافة إلى الجهات الرقابية الأخرى وإنفاذ القانون. هذا يعني أنه يمكننا تحديد الجهات المخالفة للقواعد والتصرف في وقت مبكر عندما تكون إجراءات الإنفاذ ضرورية.

سلطات الإنفاذ لدينا

نحن نستخدم مجموعة كبيرة من سلطات الإنفاذ – الجنائية، والمدنية، والرقابية – لحماية المستهلكين واتخاذ إجراءات ضد الشركات والأفراد الذين لا يستوفون معاييرنا.

يمكننا اتخاذ إجراءات مثل:

- سحب ترخيص أي شركة
- حظر أفراد من القيام بأنشطة خاضعة للرقابة
- تعليق قيام شركات وأفراد بأنشطة خاضعة للرقابة
- إصدار غرامات ضد الشركات والأفراد الذين ينتهكون قواعدنا أو يسيئون استغلال السوق
- إصدار غرامات ضد الشركات التي تنتهك قوانين المنافسة
- إصدار إعلان عام عندما نبدأ الإجراء التأديبي ونشر تفاصيل التحذير، والقرار، والإشعارات النهائية
- التقدم بطلب للمحاكم للحصول على الإنذارات القضائية، وأوامر رد الاعتبار، والتصفية، وغيرها من أوامر الإفلاس
- رفع دعاوى جنائية للتصدي للجريمة المالية، مثل التعامل بناء على معلومات سرية، والأعمال التجارية غير المرخصة، والمزاعم الكاذبة بشأن الحصول على ترخيص من هيئة السلوك المالي
- إصدار تحذيرات وتنبيهات حول الشركات والأفراد غير المرخصين وطلب أن يقوم مضيفو الويب بإلغاء تنشيط مواقع الويب المرتبطة بأولئك الأفراد أو تلك الشركات

يوجد المزيد من المعلومات حول الطريقة التي نعمل بها في [دليل اتخاذ القرارات والعقوبات \(DEPP\)](#) و [دليل الإنفاذ](#)، بما في ذلك معلومات متعلقة بنهجنا في اتخاذ القرارات واستخدام سلطاتنا الرقابية، والمدنية، والجنائية.

يقدم [دليل معلومات الإنفاذ لدينا](#) نظرة عامة على سلطات الإنفاذ لدينا، وإجراءاتنا القياسية للحالات التأديبية، ومعلومات عن الوساطة والتسوية.

إشعارات الإنفاذ

ننشر إشعارات الإنفاذ لإعلام الجمهور، وزيادة التأثير الرادع لإجراءات الإنفاذ، وضمان شفافية قراراتنا.

ننشر أيضاً معلومات معينة حول إجراءات الإنفاذ بمجرد إصدار مهلة قانونية.

[إشعارات التحذير](#) تُصدر عندما نقرر اتخاذ إجراء. قد ننشر تفاصيل عن هذه الإشعارات على الإنترنت.

[إشعارات القرار](#) تُصدر عندما نقرر اتخاذ إجراء.

[الإشعارات النهائية](#) تُصدر عندما نتخذ إجراء.

ننشر أيضاً [الإشعارات الإشرافية](#)، و [إشعارات المتطلبات](#)، و [إشعارات الإلغاء](#)، و [المنشورات الأخرى](#).

تُعد الإشعارات جزءًا من نظام النشر لدينا ضمن قانون حرية المعلومات لسنة 2000.

يمكنك العثور على إشعارات هيئة الخدمات المالية (FSA) على الموقع الإلكتروني "الأرشيفات الوطنية".

الغرامات

بموجب قانون الخدمات المالية لسنة 2012 (الرابط خارجي) يجب أن ندفع إلى الخزانة جميع الغرامات المالية التي تم استلامها، بخلاف بعض تكاليف الإنفاذ المتكبدة عند إعداد هذه الغرامات في العام نفسه. نحن نستخدم هذه الغرامات المحتجزة لخفض رسومنا، بخلاف الرسوم المفروضة على دافع الغرامة نفسه.

انظر غراماتنا السنوية:

[غرامات 2019](#)

[غرامات 2018](#)

[غرامات 2017](#)

[غرامات 2016](#)

[غرامات 2015](#)

[غرامات 2014](#)

[غرامات 2013](#)

[غرامات هيئة الخدمات المالية](#)

الإصدارات الصحفية

سننشر دائمًا إصدارًا صحفيًا مصحوبًا بنتيجة إنفاذ، بما في ذلك في القضايا الجنائية.

انظر أحدث [الإصدارات الصحفية الخاصة بهيئة السلوك المالي](#).

يمكنك العثور على الإصدارات الصحفية الخاصة [بهيئة الخدمات المالية](#) على موقع ويب الأرشيفات الوطنية.